

قرار رقم ١٥٣ بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٩

في شأن استثناء بعض المحال من حكم الإغلاق الأسبوعي

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على المادة ١١٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستثنى من حكم الفقرة الأولى من المادة ١١٨ من قانون العمل المشار إليه المحال التجارية الآتية :

(١) الفنادق والمطاعم والبسيونات والمقاهي والبقعيات والأندية والمسارح ودور السينما وصلالات الموسيقى والغناء وكافة المحلات المماثلة لما

(٢) المستشفيات والمصحات ودور العلاج الخيري .

(٣) المخازن ومحال بيع الفاكهة والخضر والأشماك والزهور الطبيعية ومحال بيع التبغ .

(٤) محال بيع البزير والجراجات المعدة لإبراء السيارات .

(٥) محال بيع الصحف اليومية .

(٦) محال تجهيز ودفن الموتى .

(٧) محال الفراشة المعدة لتأجير الأدوات الخاصة بإقامة الأفراح والمآتم .

(٨) في الأعياد والمراسم والمناسبات المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة ١٢٠ وذلك بالنسبة إلى المحال التجارية .

(٩) في أوقات رسو البواخر في مدينتي بورسعيد والسويس أو سفر الحجاج وعودتهم .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره ما

تحريري مفرسة ١٣٧٩ (أغسطس سنة ١٩٥٩)

محمد توفيق عبد الباق

مادة ١٢ - على صاحب العمل تعليق لافتات إرشاد بجوار الآلات أو مكان العمليات المختلفة يوضح فيها التعليمات الفنية الضرورية للوقاية من الاصابات

مادة ١٣ - على كل عامل أن يستعمل الوسائل الوقائية المخصصة لكل عملية والمحافظة على أن تكون دائماً سليمة ومركبة في مكانها وألا يتسبب في الإخلال بوظيفتها ويجوز لصاحب العمل أن يضمن لأتمة الجزاءات عقاب كل عامل يخالف أحكام هذه المادة ويجب أن تكون الملابس التي يرتديها العمال مكونة من بدلة كاملة أو من بنطلون وقيص أو ما شابهها .

مادة ١٤ - على كل صاحب عمل موافاة الإدارة العامة للعمل (إدارة الوقاية من الاصابات) بأحصائية شهرية عن إصابات العمل طبقاً لللائحة وزج المرافق بشرط ألا يتجاوز ميعاد إرسالها اليوم الخامس عشر من الشهر التالي .

مادة ١٥ - لمفتشى العمل الحق في أخذ عينه أو عينات من المواد المستعملة أو المتداولة في العمليات الصناعية وغيرها الخاضعة للتفتيش مما يظن أن لها أثر ضار على صحة العمال أو سلامتهم بغرض تحليلها للعمال الحكومية لمعرفة مسددي هذا الأثر مع إخطار صاحب العمل أو ممثله بذلك .

مادة ١٦ - لوكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المساعد المختص بشؤون العمل أن يطلب إتخاذ بعض احتياطات أخرى تستدعيها طبيعة العمل في أية صناعة أو عملية .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره ما

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

(إمضاء)